المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 03 أفريل 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 03 أفريل 2012
* **الاجتماع** : عدد 16
* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 10 و05 د

*** الحضور: 21 معتذرون: 01**

* سير أعمال اللجنة:

خصصت الجلسة لاستماع ومناقشة الأستاذين عبد الجليل بوراوي وعبد الستار بن موسى العميدين السابقين للهيئة الوطنية للمحاماة حول نظرتهما وتصورهما للقضاء صلب الدستور. وخلال مداخلتهما أبرز الأستاذين على أهمية ضمان حق الدفاع وحق التقاضي صلب الدستور بهدف ضمان المحاكمة العادلة وضرورة تطوير مسألة التكوين والرسكلة للقضاة وإدراجها ضمن معايير الترقية إلى جانب تدعيم التوّجه نحو تخصص القضاء . كما أكّدا على الحا جة الملحة لتأسيس محكمة دستورية وضمان علويتها وتبسيط الإجراءات أمامها . وقد عبّر الأستاذ عبد الجليل بوراوي عن رفضه للاستقلالية المطلقة للقضاة في انتخاب تركيبة المجلس الأعلى للقضاء في حين دعا الأستاذ عبد الستار بن موسى إلى التفكير في تطوير تركيبة هذا المجلس وصلاحياته عبر إحداث مجلس أعلى للعدالة يشمل القضاة والمحامين وعدول التنفيذ وغيرهم من المعنيين بمجال القضاء.

وقد تمحورت مداخلات واستفسارات السادة أعضاء اللجنة حول النقاط التالية:

- أهمية التركيز على الجانب الأخلاقي خلال عملية انتداب القضاة وفي مختلف مراحل تكوينهم.
- تركيبة المجلس الأعلى للقضاء وصلاحياته وطرق تعيين أعضائه.
- تركيبة المجلس الأعلى للعدالة وإمكانية تعار ض المصالح بين المجلس الأعلى للقضاء وهيئة المحامين في صورة جمعهما صلبه.
- مساس العفو التشريعي العام والعفو الخاص باستقلالية القضاء.
- مسألة الثقة بين القاضي والمتقاضي وضرورة التصدي لظاهرة الرشوة والفساد داخل القضاء.
- تطوير الوسائل المادية والبشرية وأهميتها في تحسين جودة القضاء.
- دور وزارة العدل وضرورة مراجعة تنظيم الهياكل الراجعة لها بالنظر وخاصة النيابة العمومية.

- إعادة هيكلة الضابطة العدلية ومراقبة أعمالها.
- دسترة الحصانة القضائية وتجريم التدّخل في شؤون القضاء.
- ضرورة توفير واحترام المعايير الدولية لاستقلالية القضاء.
- أهمية التنصيص على الحق في الصمت كأساس للمحاكمة العادلة.
- التوزيع الجغرافي الحالي المجحف لمحاكم الاستئناف وتأثيره على حقوق المتقاضين.

وخلال الردود أبرز السيّد عبد الستار بن موسى عن ضرورة توفير الوسائل البشرية الكافية لضمان نجاعة القضاء ونجاعته إضافة إلى أهميّة ردّ الاعتبار للمفاوضة في إطار القضاء الجماعي بتركيبته الثلاثية باعتبارها أكبر ضمان للمحاكمة العادلة.

كما تقرر تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الأربعاء 04 أفريل 2012 على الساعة التاسعة والنصف صباحا للاستماع إلى السيّدين الأزهر القروي الشابي وعبد الرزاق الكيلاني العميدين السابقين للهيئة الوطنية للمحاماة.

* **رفع الجلسة** : السّاعة 13 و 54 د

رئيس اللجنة **المقررة**